السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق (١٩١٨-١٩٤٥)

م. د. غصون مزهر حسين
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
قسم الدراسات التاريخية

المستخلص:

إن السمة الغالبة على الافكار والخطط والمشاريع للاحتلال البريطاني في العراق أياً كانت الجهة التي صدرت عنها الرسمية منها أو قرارات القادة العسكريين هي تحقيق المصلحة البريطانية قبل كل شيء، فعملت على اصدار القوانين التي تتطلبها الاوضاع المحلية التي تبنتها اللجان العسكرية البريطانية، يجاريها بعض شيوخ القبائل في حكمهم على العرف العشائري، ثم رسمت سياستها المستقلة فيما تراه ممكنا على نظام سياسي هيكلي للدولة إجمالاً في انظمة جزئية ذات وظائف متخصصة كالسلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مبتغية بذلك تحقيق مآربها الاستعمارية بصورة مماثلة لمحيطها الدولي نظريا، وقد غاظت العراقيين لشعورهم ان بريطانيا انكرت وعودها وقراراتها القاضية بحماية امن العراق والالتزام بصون الكرامة واحترام العراقيين، وعملت على اساءة معاملتهم في وطنهم وعظّمت المكانة الاجتماعية لعشائر العراق محاولة منها لفصلها عن الكيان المدني، واستخدامها سلاحاً قوياً مع المتغيرات الجديدة، وهو الامر الذي ولّد جراحات بليغة ومؤلمة على المستويات السياسية والاجتماعية نجم عنها قيام التمردات والثورات.

المقدمة:

ليس احتلال بريطانيا للعراق في اثناء الحرب العالمية الاولى وليد سياسة آنية اوحى بها إشراك الدولة العثمانية في الحرب، وإنما استجابة لمطامع بريطانيا قديمة بأرض العراق، لأهمية موقعه الجغرافي ذي الصلة الوثيقة بما يجري في شبه القارة الهندية ومسارها في الخليج العربي، فضلا عن وجود النفط الباعث الأساسي الآخر لاتجاه بريطانيا نحو العراق، ولضمان نجاح سياستها على اساس الاسواق الجديدة والمواد الخام فيه، وظلّت سياستها تصطدم بمقاومة القبائل العربية الخليجية المعارضة لها، فأقامت مركزا تجاريا لها في البصرة وعززت ذلك بنشاط علاقتها بالدولة العثمانية، من خلال بعثات استطلاعية لمعرفة صلاحية النقل في نهري دجلة والفرات ومسحهما لأغراض الملاحة ظاهرا ولأغراض سياسية عسكرية باطنا، من خلال بسط نفوذها على العراق تمهيدا لما يتيسر لها عمله فيه في المستقبل، وساعدتها على ذلك الارساليات البريطانية الطبية والتبشيرية وفتح دوائر البريد البريطانية في بغداد والبصرة.

إن السمة الغالبة على الافكار والخطط والمشاريع للاحتلال البريطاني في العراق أياً كانت الجهة التي صدرت عنها الرسمية منها أو قرارات القادة العسكريين هي تحقيق المصلحة البريطانية قبل كل شيء، فعملت على اصدار القوانين التي تتطلبها الاوضاع المحلية التي تبنتها اللجان العسكرية البريطانية، يجاريها بعض شيوخ القبائل في حكمهم على العرف العشائري، ثم رسمت سياستها المستقلة فيما تراه ممكنا على نظام سياسي هيكلي للدولة إجمالاً في انظمة جزئية ذات وظائف متخصصة كالسلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مبتغية بذلك تحقيق مآربها الاستعمارية بصورة مماثلة لمحيطها الدولي نظريا، وقد غاظت العراقيين لشعورهم ان بريطانيا انكرت وعودها وقراراتها القاضية بحماية امن العراق والالتزام بصون الكرامة واحترام العراقيين، وعملت على اساءة معاملتهم في وطنهم وعظّمت المكانة الاجتماعية لعشائر العراق محاولة منها لفصلها عن الكيان المدني، واستخدامها سلاحاً قوياً مع المتغيرات الجديدة، وهو الامر الذي ولّد جراحات بليغة ومؤلمة على المستويات السياسية والاجتماعية نجم عنها قيام التمردات والثورات.

المبحث الأول: السياسة الإدارية:

أولاً: أساليب الإدارة البريطانية تجاه العشائر:

ان النظام العشائري المستند إلى هيكل اقتصادي عميق الجذور (من الملكية الجماعية واقتصاد الكفاف) الذي حافظت عليه الظروف الموضوعية السائدة (الحكومة الفاسدة الضعيفة وانعدام الامن) قد ولد قيما وعلائق اجتماعية معينة بين اعضائه الذين كانت تربطهم روابط الدم والتعصب والشريعة والاعراف والاخلاق العشائرية المتعارَفة، ان هذا النظام عاقَ نمو نزعة المواطنة والوعي القومي ووقف حائلا دونَ نمو سوق عراقية موحدة، وكان تحديا لأي سلطة مركزية في العراق.

وقد ردت الحكومة العثمانية التي أقلقت سلطتها هذه التحركات بأسلوبين يهدفان إلى مواجهة قوة النظام العشائري وهما التكتيك العثماني المفضل(فرق تسد)، وكذلك الحملات العسكرية المباشرة الرامية إلى اخضاع العشائر بالقوة[1]، ولم تجلب هذه السياسة القصيرة النظر للعراق سوى الخراب. فلقد تحول العراق إلى ميدان حروبٍ بين العشائر المتصارعة على الأرض أو الماء، ومزقته الصدامات بين العشائر والحكومة ، وهذا الحق بالبلاد ضرراً بالغاً. لقد اتجهت السلطات البريطانية في مُدّة احتلالها العسكري للعراق إلى فرض إجراءات استثنائية أعطت فيها حاجتها العسكرية الافضلية والمقام الأول . وقد مارست الإدارة البريطانية بهذا الشأن سياسة مزدوجة ، فبينما كان العسكريون يمارسون هذه الاجراءات كان الحكام السياسيون هم أيضاً يحاولون كسب ود سكان البلاد بالوعود والتصريحات المعسولة والمنمقة ،وكان الاهتمام الأول لسلطات الاحتلال البريطاني يتمثل بإنشاء مؤسسات للإدارة

في المناطق التي تقطنها القبائل فقررت إنشاء نظام جديد للإدارة يقوم على أساس التنظيم القبلي – العشائري وعلى احترام العادات والأعراف العشائرية وعلى اسناد شيوخ العشائر بصفتهم أدوات لتنفيذ سياستها[٢].

والواقع أن تنظيم السلطات البريطانية لإدارة العراق كان قد بدأ مع احتلال البريطانيين لمدينة البصرة، وغدا بيرسي كوكس هو المسؤول عن التنظيم وتعيين الكثير من الضباط السياسيين بصفتهم حكّاماً سياسيين للمدن المحتلة، ثُمَ إن المحتلين كانوا قد جلبوا معهم إضافة للمسؤولين في الشؤون السياسية الكثير من الخبراء في المجالات الفنية والقانونية وغيرها[٣].

ومن النظم التي نقلها الإنكليز من الإدارة الهندية وطبقوها في العراق تقسيم البلاد من البداية إلى مناطق سياسية بموجب التقسيم الموجود في الهند، وتعيين ضباط بريطانيين في المراكز المهمة منها، كان معظمهم من صغار السن وقليلي الخبرة. لذلك عملت الإدارة البريطانية على إيجاد نظام إداري تتركز فيه السلطة الاساسية في أيدي الحكام السياسيين ومعاونيهم من الإنكليز مع العمل على مشاركة العراقيين في الوظائف الثانوية، فاصطبغت الإدارة البريطانية في العراق بالصبغة العسكرية[٤].

وكان رجال السياسة والعسكريّون البريطانّيون يدركون أنّهم لم يقوموا بإدارة العراق إدارة مباشرة بعد احتلاله وتوطيد مركز إمبراطوريتهم فيه لان ذلك يكلف، لذلك اخذوا بـ (النظام الاقطاعي)[٥] ، للسيطرة على العشائر بوساطة الشيوخ ومنحهم مزايا مادية ومعنوية. واصبح كثير منهم – كما يقول ويلسون – زاد الامبراطورية على الايام[٦]. وفي الوقت نفسه ابتدعوا اسلوبا استعماريا في حكم العراق في ضوء تعاملهم مع العشائر هو: "من يستطيع السيطرة على شيوخ العشائر يستطيع السيطرة على العشائر ومن يسيطر عليها يستطيع ان يحكم العراق بكل سهولة"[٧] ، وعلى هذا الاساس كان النظام السياسي الذي اتبعته الإدارة البريطانية بشأن جوهر تركيب المجتمع الذي سوف يتعاون مع الإدارة يبدأ من المذكرة الآتية التي كتبها بيرسي كوكس في نيسان ١٩١٨ والتي يكشف فيها عن "ان من العناصر التي ينبغي تشجيعها هي التالية ... الشيوخ الاكابر للعشائر المتوطنة..."[٨].

وانسجاما مع هذا الخط سار المندوب المدني ويلسون الذي رأى ضرورة " تأمين الفائدة القصوى لتعاون رؤساء العشائر والملاكين الكبار في إدارة هذه المناطق"[٩] والعمل على تعزيز النظام العشائري وأدامته وتطويره من غير انقطاع.

ويبدو ان السياسة التي حددها كوكس وويلسون هي تعزيز بقايا الاقطاع الذي كان يمر بمرحلة الانهيار والانحلال وجعل الصفة العشائرية طاغية على الحكم في العراق فكان الاسلوب الامثل في تحقيق الاستغلال الاقتصادي بأقل قدر ممكن وترسيخ التخلف في نمط

الحياة واسلوب التفكير وذلك لكي تصب السياسة في مجرى الأمد الأطول للوجود البريطاني. ولكن هذه السياسة آتت عكس نتائجها المتوقعة بسبب المظاهر الاجتماعية والاقتصادية التي افرزتها واثرت من ثمَّ على تحديد النظام السياسي للبلاد في المرحلة اللاحقة. لقد كان هناك تيارات داخل الإدارة البريطانية بشأن الاسلوب الذي يتبع لتكريس النظام العشائري والمحافظة عليه والذي لخصه ويلسون قائلا: "... انها كانت احدى المشاكل الرئيسة التي واجهتنا، لانها اثارت مسألة الشكل المقبول للحكم في العراق. فهل كان يجب علينا ان نهدف إلى شكل بيرقراطي في الإدارة .. ينطوي على السيطرة المباشرة لحكومة مركزية والاستعاضة عن الاتحادات العشائرية القوية بوحدات أصغر عشائرية أو ما دون العشائرية كمقدمة للملكية الفردية بدلا من الملكية المشاعية"[١٠] . ويضيف قائلا: "إن هدفنا كان يجب أن يكون المحافظة وتعزيز سلطة رؤساء العشائر على أن تكون خاضعة لضمانات مناسبة وجعلهم الوكلاء والممثلين الرسميين للحكومة ضمن مناطقهم الخاصة ، وكانت هذه السياسة الأخيرة هي التي اتبعت فعلاً"[١١] .

ويُلحظ أنه حالما أُقِرَّ هذا الخط السياسي على يد كوكس ، بات لازماً وضعه موضع التطبيق، سواء أكان ذلك بموافقة صغار الحكام البريطانيين أم لا . وهكذا نجد مساعد الحاكم السياسي للحلة الكابتن داكرس (Dacres) يذكر في تقريره السنوي لعام ١٩١٨ ان هدفه خلال هذا العام كان "تقوية مركز الشيخ وتعزيز النظام العشائري" ، والى هذا المعنى أشار الميجر نالدر (Nalder) الحاكم السياسي للرمادي في تقريره عام ١٩١٧ بقوله : "إني أقوم بكل ما بوسعي لتثبيت هيبة الشيخ ضاري"، وكتب الميجر ديكسن حاكم الناصرية السياسي في أواخر ١٩١٨ يقول : " لقد حاولت خلال السنوات الثلاث والنصف الأخيرة أن اجعل السلطة في كل عشيرة مركزة في يدي شخص واحد وهذا الشخص هو الشيخ ، وتقوم الحكومة باختياره في كل حالة"، وأشار الحاكم السياسي للحلة الكابتن داكرس في تقريره السنوي لعام ١٩١٩ إلى انه "خلال السنة اتبعت سياسة محافظة وتقوية سلطة الشيخ بشكل ثابت وأن النظام العشائري لا يزال بشكل عام أساس إدارة القضاء"[١٢].

ومن هذا المنطلق إعترف البريطانيون عند تشكيلهم الإدارة في العراق بنظام "المشيخة" وأقروا سلطة الشيوخ بصفتهم رؤساءَ على عشائرهم وعينوا شيخا واحداً لكل عشيرة فكان على الضباط السياسيين – كما يقول ويلسون– أن يسندوا الشيوخ "ذوي النيات الحسنة" وأن كانوا ضعافا، من هنا شرعت الإدارة البريطانية في تركيز كل القوى الاقتصادية ومنها ملكية الأرض والسلطة والسياسة والإدارة في أيدي الشيوخ الكبار . والى هذا المعنى أشار الحاكم السياسي للعمارة الكابتن مارس بقوله : "لقد ساعدتنا ايام الحرب إبقاؤنا على شيخ واحد في مقاطعات كبيرة . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الملاك محمد العريبي والشيخ مجيد

الخليفة ... ولما كان هؤلاء الشيوخ قد ساعدوا الحكومة البريطانية فأنه لم يحن الوقت لتقسيم هذه الأملاك ... هناك شيء واحد بادي الوضوح وهو أن سياسة اسناد الشيوخ الكبار تتعارض مع مبدأ توزيع الثروة. أننا نفكر على صعيد الفلاح في مصر بينما نفكر على صعيد الشيوخ في العراق، أن المهمات الآتية جعلت من الضروري والعملي اسناد الشيوخ الكبار ..." (١٣) .

وفي هذا الصدد أيضاً حصر معاون الحاكم السياسي في قضاء سوق الشيوخ، بين عامي ١٩١٦ و١٩١٧، السلطة بيد شيخ واحد من بين اثنين وعشرين عشيرة، وعَّين شيخا لكل مقاطعة زراعية ، وراعى في ذلك عامل الولاء والخضوع له واقر انتخاب الشيوخ في بعض العشائر، وشكّل مجالس عشائرية لهذا الغرض، وقد قام الحاكم السياسي في سوق الشيوخ ببناء مضيف له على طريقة الشيوخ واستعان في ذلك بأفراد عشيرة بني أسد وجعل هذا المضيف منتدى لتبادل الآراء مع الشيوخ وكان الشيوخ يحضرون الجلسات فيه مع الحاكم السياسي ويقيمون فيه الصلاة(١٤) .

ولقد كان الاهتمام الأول لسلطات الاحتلال البريطاني كما يقول ايرلند تأسيس الحكومة في المناطق العشائرية لنشر الامن والاستقرار في ربوعها. ان تحقيق هذه الغاية ارتؤي عن طريق استخدام الرؤساء الاعتياديين للقبائل وهم "الشيوخ" ولهذا فقد حصرت الجهود من اجل تأسيس إدارة وقضاء مبنيين على الاصول العشائرية وقريبين من المقاييس الاوربية على قدر الامكان. وذلك بالاعتراف بعادات العشائر وطباعهم وبالاستناد إلى الشيوخ بصفتهم وسطاءً بين عشائرهم والحكومة(١٥)، وكان كوكس يعقد آمالاً كبيرة على شيوخ العشائر للمحافظة على الامن والنظام لذلك بذل جهود مكثفة مع مساعديه لتكوين علاقات شخصية بشيوخ العشائر ورؤسائها، فضلا عن توزيع الهبات عليهم والتساهل في جمع الضرائب، ولم تكن السياسة التي اتبعها كوكس مع العشائر مرتجلة ووليدة ظروف الحرب، وانما كانت سياسة مدروسة ومخطّطاً لها سلفا. وبناء على تلك السياسة بذل كل من كوكس وهنري دوبس* عناية خاصة في تأسيس الحكومة في المناطق العشائرية لتحقيق اهدافهما(١٦).

وكانت الإدارة البريطانية مدركة من البداية ضرورة التعاون التام مع بعض رؤساء العشائر وكبار الملاكين ، وهذا يعني تنشيط النظام العشائري وتعزيز مكانة الشيخ خدمة للمصالح البريطانية ،واوضح احد الباحثين ان حكومة الاحتلال استفادت من الاخطاء التي وقع فيها العثمانيون بعدم احتضانهم لشيوخ العشائر والتي ادت إلى ثورات العشائر المتكررة عليهم ولذلك لجأت حكومة الاحتلال الى بذل العطايا والهبات للشيوخ واعفائهم من الضرائب(١٧).

وفي الوقت نفسه ناطت الإدارة البريطانية بشيوخ معينين كسبتهم إلى جانبها عدة مسؤوليات وأغرتهم بمنحٍ مالية، وتنحصر هذه المسؤوليات كما حددها الميجر ديكسن، حاكم الناصرية السياسي في تقريره السياسي الإداري لعام ١٩١٨، بجمع الضرائب التي يقررها الحاكم السياسي والمحافظة على القانون والنظام في القبيلة وحسم المنازعات الصغيرة التي تحدث ضمن حدود القبيلة، ويحيل الكبيرة منها على الحاكم السياسي أو على احد مساعديه، وارسال الفلاحين عند الحاجة اليهم للعمل في المشاريع الحكومية وتحصيل مبالغ الايجارات السنوية وتسليمها إلى مالك الأرض، وحماية المسافرين والممتلكات الحكومية والمساعدة على صيانة المواصلات والبرق والهاتف واعتقال المخالفين وتسليمهم ، واعلان الولاء العام للحكومة، والمساعدة في إقامة علاقات طيبة بين فروع العشائر الكبيرة [١٨] .

ان خطة الإدارة البريطانية كانت تقضي بتعيين الشيوخ وبعض الشخصيات الموالية لها بوظائف ادارية تمثلت بمناصب مدير قسم ومعاون الحاكم السياسي ومدير ناحية وضابط للشبانة لتأمين جانبهم واحكام سيطرتها من خلالهم على قبائلهم.

ومن هذا المنطلق وجد البريطانيون ان سياسة تعيين الشيخ بوظيفة مدير في منطقته أو وكيل حكومي هي السياسة المنطقية لهم التي يمكن بها معالجة الاوضاع الإدارية المضطربة، فجعل البريطانيون بعض شيوخ العشائر موظفين في ادارتهم المحتلة فعيّنوهم مُديرينَ ينوبون عن مساعدي الحكام السياسيين يأتمرون بأمرهم بمرتبات شهرية تقدر باثني عشر جنيهاً، فكان شيوخ الزبير ابراهيم بن عبدالله وكذلك مديرو النواحي الاربعة في القرنة مرتبطين ادارياً بدوائر الحكام السياسيين أو بدوائر مساعديهم وهم عادة ما يكونون من الضباط البريطانيين[١٩].

ومع تمتع هؤلاء المديرين ببعض الصلاحيات المحدودة والمرتبطة بموافقة الإدارة البريطانية، لم يكن يحق لهم اتخاذ القرارات الإدارية والقضائية الا في مجالات ضيقة جداً. وفي كل الاحوال كان عليهم ألآ يتجاوزوا حدود ما رسمته لهم الإدارة البريطانية، وبهذا اصابت السياسة المتبعة في تعيين كل شيخ مديرا لمنطقته أو (ممثلا للحكومة) نجاحا إلى ابعد مدى. ففي تعليق على تعيين الشيوخ بمنصب مدير يقول ويلسون:" انه ما كان يصطفى الشيوخ الا يصبحوا مدركين قيمة المنصب الرسمي، كما كان المعاش في نظرهم ذا قيمة ايضا وهذا ما كانت تهفوا اليه نفوس اولئك المستغلين المقطعين، وكان مبلغ المعاش ١٥ جنيهاً شهرياً تضاف اليها قيمة عنوان مدير وهي لا تقدر بمال. لذا غدوا على استعداد لا طاعة أي امر يصدر اليهم لئلا يتعرضوا لخطر فقدان زهوهم الذاتي وشرفهم العائلي وهو اعز شيء لديهم بل اكثر من الحياة نفسها"[٢٠].

وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص الخطوات التي اتبعتها الإدارة البريطانية في حكم المناطق العشائرية في ثلاث مراحل: الأولى كانت تولية الشيوخ لإدارة مقاطعاتهم حتى تأمن جانبهم ، والثانية تتجلى في تعيين وكلاء للحكومة تؤيدهم قوات الشرطة كتعيين حميد خان في النجف في آب عام ١٩١٧، الا أن هذه المرحلة لم تمر دون قلاقل واضطرابات، والثالثة أخذ السلطة من الشيوخ وتركيزها بأيدي الحكام السياسيين البريطانيين ومعاونيهم(٢١).

لقد شهدت السياسة البريطانية تغيرا واضحا بعد أن استتب امر الاحتلال وانتفت الغاية من مصانعة الرؤساء، فقد انقلبت تلك السياسة رأسا على عقب فكانت تفرض على الناس غرامات ثقيلة لأتفه الاسباب، وتلهب ظهورهم بالسياط لأهون المخالفات ويساقون إلى أشق الأعمال واحقرها لا فرق في ذلك بين الصغير والكبير والغني والفقير، لجأت السلطات البريطانية في بعض الاحيان إلى الاستفادة من الاساليب العثمانية البالية في اثارة الخلاف بين رؤساء القبائل لأسباب ادارية غالبا. ولم يقتصر ضرر هذه السياسة على خلق المشاحنات بين أفراد القبيلة الواحدة بل ادى كذلك إلى انتشار الشقاق والنفاق بين رؤساء القبائل ، وهذا ادى إلى خلق نوع من السخط والتذمر، وانسجاما مع هذه السياسة أساءت السلطة البريطانية معاملة المناوئين لها وجردتهم من ممتلكاتهم، ونفت بعضهم للحد من خطرهم على الإدارة البريطانية وفي هذا السياق تسأل ويلسون قائلاً : "لست ادري من وضع قاعدة فرق تسد لأول مرة "، وهذا يدل على ان ويلسون كان معجبا بهذه المقولة الخبيثة (٢٢).

وكان من المنطقي أن تفكر الإدارة البريطانية، وهي تعرف السجية العربية التي فطرت عليها العشائر واحتمال تمردها ضد النظام الجديد، بتجريدها من السلاح ومنعها من استخدام القلاع في الحرب. فطلب من الشيوخ تسليم بنادق العشيرة، وكانت تفرض دفع الغرامات بعدد من البنادق، ولكي تحتفظ سلطات الاحتلال بميزان القوى بيدها في منطقة اتحاد المنتفك ضربت عشيرة بأخرى، ووسعت شقة الخلاف بين العشائر وغذّت العداوات حتى لا يستطيع اتحاد عشائر المجر تهديد المحتلين(٢٣).

وفي المنطقة الكردية حافظت الإدارة البريطانية ايضا على حالة التوازن بين أغا وآخر، فقد رتب الإنكليز الأمور في منطقة رانية بحيث يستطيعون عند الضرورة أن يعبئوا اغوات عشيرة أكو ضد اغوات بيران واغا بيران ضد اغا بشدر(٢٤).

وفي المنطقة الكردية تكررت صورة التعنت والتعالي نفسها للحكام والضباط السياسيين البريطانيين الذين أثاروا بتصرفاتهم مختلف الفئات الاجتماعية، فكان الميجر سون حاكم السليمانية السياسي يكرر ما يفعله أقرانه في وسط العراق وجنوبه، ففرض غرامات يومية على عدد من أبناء العشائر الكردية البسطاء بحجج واهية، ولم تكن تصرفات الكابتن ويلي (Willy) في العمادية أحسن حالاً من ذلك، وهذا كان له وقع مشابه على سكان هذه

المنطقة. ويروي معاصرو تلك المرحلة مزاولة جنود الليفي في منطقة بهدينان صنوف المظالم باسم "الانتقام من البهدينانيين"، ربما ولّدَ في نفوسهم "كثيرا من العداوة والكره والسخط"، وبامكان وثيقة تعود لجمعية العهد – فرع الموصل – اعطاء أبلغ صورة لواقع تصرفات الحكام الإنكليز مع أبناء العشائر الكردية ، فقد جاء في الوثيقة المذكورة التي تعود الى ٨ من تشرين الثاني عام ١٩١٩ ما يأتي: "لم تترك الحكومة الاحتلالية شيئا من أنواع الشدة والقسوة الا واستعملته مع الاهلين، وأن أدنى خطأ يصدر من أحد الناس يكون جزاؤه الضرب على عجزه مجردا من الثياب حتى ان الدم كثيرا ما كان يتطاير من جسده. أما الجزء النقدي الذي شكل أعظم مبلغ لواردات حكومة الاحتلال فان المحكومين يعدونه نعمة كبيرة ازاء الاهانة والحقارة التي توجه اليهم بتشغيلهم بالأشغال السافلة ..."[٢٥].

أن أخفاق مساعي الإدارة البريطانية قد تقرر سلفا بسبب محاولاتها التوفيق بين مواقف أو مهمات متناقضة، فقد كان يصعب على الشيخ ان يكون في وقت واحد، ملاكا وزعيما مقبولا للعشيرة، كما كان يصعب على الشيخ ان يحصل على احترام عشيرته في الوقت الذي كان يطلب منه جباية الضرائب من أفراد عشيرته نيابةً عن الإدارة البريطانية.

ثانياً: قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية:

سعت السلطات البريطانية المحتلة إلى النظر إلى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية على أنها حالةُ مجزأة غير قائمة على الهوية الوطنية الموحدة . ففي نظام القضاء بين العشائر وضع الإنكليز نظاماً أطلقوا عليه أسم "نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية"، وبموجب هذا القانون حاولوا معاملة أبناء العشائر كافراد بعيدين عن "التمدن".[٢٦]

وبهذا نظرت الإدارة البريطانية إلى المجتمع القبلي على أنه كيان قائم بذاته ومستقل عن المجتمع المدني فاصطنعت له المقومات واجتهدت في تنظيم شؤونه وأصدرت هذا النظام (القانون) المذكور لهذه الغاية بعد أقل من ستة اشهر على صدور قانون الأراضي المحتلة ، على وفق البند الخامس والخمسين ، الفقرة – ب – منه التي أجازت للضابط العدلي الأقدم حق إصدار مثل هذا النظام الذي وضعه هنري دوبس في ١ من شباط عام ١٩١٦[٢٧]. لقد استخدمت الإدارة البريطانية هذا النظام "سلاحاً ماضياً" مستهدفة تركيز السلطة الإدارية بيد الحكام السياسيين أولا ، وشيوخ القبائل ثانيا . وتعاملت بموجبه مع قضايا المجتمعات القبلية على وفق ما هو سائد بينها من الاعراف والعادات التي كانت تحل بموجبها الكثير من المشكلات والخلافات من حوادث القتل والجرح والزنى والاعتداء وإتلاف المحاصيل وقتل الحيوان وغيرها . وكانت هذه المشكلات تحسم عادة بـ "الفصل" أو "الدية" أو ما هو متفق عليه بين أفخاذ القبيلة والقبائل الأخرى . فقد حدد هذا النظام طريقة دفع الدية أو الفصل[٢٨].

وتضمن هذا النظام إحدى وعشرين مادة وعُدَّ نافذ المفعول من تاريخ صدوره، ويشمل تطبيقه المناطق التي احتلت أو ستحتل مستقبلاً على يد القوات البريطانية ولرئيس الضباط السياسيين أن يستثني بموافقة القائد العام مناطق يعلنها من دائرة تنفيذ هذا النظام، وقد خول هذا النظام الحكام السياسيين صلاحيات خاصة تمكنهم من البت في القضايا الحقوقية والجزائية من خلال "مجلس قبلي" يُشكله الحكام السياسيون انفسهم ، ويضم المحكوم عليهم والشهود وينظر في المشكلات التي يكون احد طرفيها أو كلاهما من سكنة المناطق العشائرية. وكان الضابط السياسي مخولاً نقض قرار المجلس القبلي، واستبدال عقوبة السجن بالجلد، وهو أسلوب استخدمته السلطات المحتلة للتنكيل بالعناصر التي تعترض سبيل مصالحها أو تهدد أمن قواتها المسلحة. لقد رفع هذا النظام اهمية الشيوخ بإعطائهم مركزا معترفا به في النظام السياسي والقانوني وألزم عشائرهم الاعتراف بمراكزهم الاجتماعية رسميا. وازاح هذا النظام عن كاهل الحكام السياسيين مهمات كثيرة كانت منوطةً بهم[٢٩].

لقد حدد هذا النظام طريقة معالجة القضايا والاحداث التي تقع في اوساط العشائر بانه في حالة كون طرفي النزاع أو احدهما من العشائر يستطيع الضابط السياسي في المنطقة ان يحيل القضية المتنازع فيها إلى مجلس عشائري أو هيئة تحكيّمية تتألف من شيوخ أو محكمين عشائريين تتشكل بموجب العرف الاجتماعي للنظر فيها طبقاً للأعراف العشائرية. ويكون ذلك بحضور شيخ العشيرة المتنازع أفرادها. وكان للحاكم السياسي الكلمة النهائية في جميع الاصول التحكيمية، فكان بوسع الحاكم السياسي أو رئيس الحكام السياسيين أو الحاكم الملكي العام ان يصادق على القرارات في ضوء صلاحيته أو أن يهملها أو أن يضيف ما يراه مناسباً اذا كان القرار الذي تتوصل اليه هيئة التحكيم غير عادل أو مخالفا لحقائق الدعوى الاصلية[٣٠].

وفي الوقت نفسه يزود الضابط السياسي المجلس العشائري، ضمن امر احالة القضية بجميع المعلومات المتعلقة بالقضية التي يحيلها اليه، وفي ضوء قرار المجلس يتصرف الضابط السياسي فهو يستطيع ان يطلب اعادة النظر في القضية أو رفعها إلى مجلس عشائري ثان أو اصدار حكم فيها يتفق مع قرار المجلس ، وفي حالة مخالفة المجلس تماماً لما يراه الحاكم السياسي، فان بإمكانه ان يحيل القضية إلى رئيس الحكام السياسيين أو يحكم بها قضائيا بنفسه، واذا لم يملك مثل هذه الصلاحية فانه يحيل القضية إلى محكمة نظامية أو ينقض القرار الصادر عنها ويتصرف طبقاً لما يراه مناسبا، على ان لا يشمل ذلك الاحكام المتعلقة بالسكن. كما كانت الدعاوى العشائرية تحال إلى خبيرين ينتخبان من الجانبين المتنازعين، وعلى الحاكم الاداري تنفيذ ما يقرره المنتخبان، اما فرض العقوبة فيقرره الحاكم الاداري نفسه[٣١].

وفي مجال العقوبات اكد نظام دعاوي العشائر فرض العقوبات الجماعية على كل افراد القبيلة التي تمارس اعمالا مناوئة للسلطات العسكرية البريطانية. ومن هذه العقوبات حجز القبيلة أو مصادرة اموالها. أو ابعادها عن موطنها الاصلي إلى خارج الحدود احياناً ولا يسمح لها بالعودة إلى الاراضي العراقية، ومنع ابناء القبائل من بناء الحصون أو المواقع التي يحتمل استعمالها ضد السلطات البريطانية . وكذلك خول هذا النظام نقل القرى المشكوك في ولائها من مكان إلى آخر(٣٢). وكذلك خول هذا النظام الحاكم السياسي أخذ تعهد من القبائل أو الأفخاذ أو العوائل بنبذ النزاع بسبب خصومات الدم أو غير ذلك مدة ثلاث سنوات للحفاظ على الامن، وخول نظام دعاوي العشائر الحكام السياسيين أيضاً التصرف بالغرامات المفروضة على أبناء العشائر المتعاقبة وحسم المشكلات الناجمة عن ملكية الارض(٣٣).

وقد جاء في سياق تصويغ السلطات المحتلة للظروف والاوضاع التي تستدعي وجود نظام دعاوي العشائر ما يأتي:" ان العادات والحاجات المحلية هي التي توجد القوانين وتكيفها..."، ولاسيما ان الإدارة البريطانية ذكرت عدة اسباب لإقرار هذا النظام منها عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات واصول المرافعات الجزائية على افراد العشائر، وان وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة ادارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل ومعرفة التقاليد والاعراف في المنطقة العشائرية، وكذلك ادعت سلطات الاحتلال ان الموظفين البريطانيين كانوا مثقلين بالمسؤوليات وهذا يستوجب ان تناط بعض مسؤولياتهم بشيوخ العشائر. فضلا عن تشجيع سلطة الشيوخ في مناطقهم العشائرية حفاظا على الامن والنظام(٣٤).

ومن اجل تطبيق هذا النظام جند البريطانيون عددا من ابناء القبائل لمتابعة تنفيذ العقوبات بعد ان حدد الحاكم السياسي مناطقهم الإدارية، فاصبحوا يتمتعون بصلاحيات رجل الشرطة وأمتيازاته، وكانوا ملزمين أن ينفّذوا تعليمات شيوخ قبائلهم، وانسجاماً مع تطبيق هذا النظام في المناطق العشائرية أسست الإدارة البريطانية المحتلة مجالس ادارية في مراكز الالوية مؤلفة من رؤساء العشائر للنظر في شؤونهم ومشكلاتهم الخاصة، وجعل البريطانيون بعض شيوخ العشائر في عدد من المناطق أعضاء في مجالس خاصة بهم لمساعدتهم على إدارة أفراد عشائرهم. فقد شكل مجلس من الشيوخ في العمارة وسوق الشيوخ والناصرية وقلعة صالح والحلة وسامراء(٣٥).

وقد كشف بيرترام توماس مساعد حاكم الشطرة السياسي عام ١٩٢٠ عن أهداف الإدارة البريطانية تجاه القبائل حينما ذكر أن خطة الإدارة الجديدة القاضية بتشكيل المجالس القبلية وتعيين الشيوخ بوظائف ادارية هي نوع من أنواع السيطرة الخفية لاحتواء العشائر

وتأمين جانبها لكي تتفرغ القوات العسكرية البريطانية لتحقيق الهدف الرئيس وهو الانتصار على القوات العثمانية[٣٦].

كما أكد بعض الموظفين البريطانيين ضرورة الاستفادة من هذا النظام لتعزيز الوجود البريطاني بأي أسلوب، ولا سيما أنهم استغلوا مشكلات القطر الداخلية في تثبيت كيانهم وهذا ما اكدته احدى الرسائل الصادرة من قسم تجارة ما وراء البحار ، أذ جاء فيها : "أن حالة فوضى نظام ملكية الأراضي في وادي الرافدين يمكن أن يسمح للمستوطنين الأوربيين ببناء مستعمرات فيه[٣٧].

وبعد احتلالهم لبغداد وسع البريطانيون من تطبيقهم لنظام دعاوى العشائر وجعلوه شاملاً لمعظم الأراضي المحتلة في العراق ، فصدر نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية في ٢٨ تموز ١٩١٨ بشكل بيان من قبل الجنرال فانشو Fanshoo القائم باعمال القائد العام للقوات البريطانية وتأييد أحكامه وأصبح له قوة القانون التشريعية عند صدور القانون الاساسي العراقي (الدستور) في سنة ١٩٢٥. اذ نصت المادة ١١٤ من الدستور على "أن جميع البيانات والأنظمة والقوانين التي اصدرها القائد العام والمندوب السامي والتي اصدرتها حكومة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها"[٣٨].

واهتم المندوب السامي بيرسي كوكس (١ تشرين الأول ١٩٢٠– أيار ١٩٢٣) بإعطاء الحكومة العراقية الانطباع بان هذا القانون وكأنه هو "القانون الطبيعي للبلاد" وأن "اصداره" يمنع الحكومات العراقية التالية من الغائه. ومع هذا عكف المستشارون الإنكليز على ادخال التعديلات المناسبة على القانون و ليواكب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بالبلاد[٣٩].

و يظهر أن الدافع الذي حدا البريطانيين الى اصدار نظام دعاوى العشائر يعود بالدرجة الأولى إلى كسب الاقطاعيين ولاسيما شيوخ العشائر وتحويلهم إلى قاعدة اجتماعية يستندون اليها في حكمهم للعراق. أن التدابير التي اتخذتها الإدارة البريطانية في اصدار نظام دعاوى العشائر قد قوبلت بكل ترحيب من رؤساء العشائر ولا سيما شيوخ القرنة والعمارة[٤٠]. لقد اثبت هذا النظام فائدته الكبيرة للإدارة البريطانية وجهازها، الا أنه من جهة أخرى لم يخل من بعض النقوص فقد ورد في تقرير رسمي "أن قانون العشائر ليس رادعا فعالا للجريمة، إذ ان مسؤولية العقوبة لا تقع على الفرد الذي ارتكب الجريمة بل على العائلة أو الفرع أو العشيرة التي ينتمي اليها. وبعد هذا فان حصة غرامة الدم التي يدفعها المجرم في الواقع قد تكون تافهة"[٤١].

وكذلك كان لهذا النظام الكثير من المحاذير الاجتماعية، وتتبلور هذه الاخطار في انه يؤدي إلى "القضاء على فكرة القاعدة القانونية، وفي انتهاك قانون وحدة القوانين المدنية والجزائية أو في العبث بالمثل القانونية سواء كانت تربوية أو إسلامية"(٤٢).

وفي الوقت نفسه لم يطبق القانون على نحوٍ حسن مرض عموماً وذلك لصعوبة تمييز ما هو خاضع للمناطق العشائرية، مما هو خاضع لمناطق المدن، ثم ان صرامة القانون والعقوبات تفوق صرامة العرف العشائري ، فضلا عن ذلك نجد أن مثل هذا النظام الذي يرمي إلى حسم المنازعات العشائرية وفق العادات والتقاليد كان يراد به جعل المجتمع العشائري قائما على العصبية ومتمتعا بالاستقلال القضائي والاداري – ومعتمداً على تنظيم سياسي أو إداري في البلد فيما خلا العشيرة – ولهذا كان هذا النظام من عوامل التصدع والتفسخ الاجتماعي سواء في عهدي الاحتلال أو الانتداب البريطاني لأنه عمل على تجزئة البلاد إلى وحدات عشائرية لا يوجد بينهما انسجام أو تضامن وعزلها عن المجتمع العراقي في المدن. كما ساعد هذا النظام على تقوية الشيوخ الموالين لبريطانيا وجعلهم تابعين لتوجية حكام السياسيين مما أدى إلى تماسك النظام الاقطاعي في العراق واصبح الشيخ أشبه ما يكون بـ "دولة داخل دولة"(٤٣).

وهنا فقد جاءت انتقادات (ايرلند) لهذا النظام الذي أقرته سلطات الاحتلال في محلها تقريبا لا سيما في قوله: "ورغم ان سياسة اعادة التماسك في كل قبيلة وتعزيز حكم الشيوخ فيها نافعة من ناحية الضرورات العسكرية الآنية ، أو موافقتها لأحوال وظروف المجتمع العشائري ، فأنها كانت تعج بالمشاكل في المستقبل اذ تترتب عليها انحطاط المجتمع العشائري خاصة بين العشائر التي تزرع الرز وتغرس النخيل حيث اصبح اعادة تنظيم المجتمع مرهونا بتأييد الشيخ بالقوة العسكرية"(٤٤).

وعَرَّجَ ايرلند ايضا على حديث دوبس عن هذه السياسة الذي أكد فيه أن سياسة انكلترا أدت إلى تفاقم قوة الشيوخ الذين وجدوا صعوبة كبيرة في منع أنفسهم عن ارتكاب أي تعسف ضد أبناء عشائرهم. وأضاف أن هذه السياسة كانت مقصودة بغية تحقيق وضع اقطاعي لا ينسجم مع سنة التطور في المؤسسات السياسية ولتسويغ ذلك زعمت السلطات البريطانية أن تشكيل حكومة بيروقراطية لا تشعر القبائل نحوها بالاطمئنان لم يكن ينسجم مع الوضع الراهن آنذاك "(٤٥).

لذلك يظهر أنه اذا كان اقرار هذا النظام على وفق ما ادعته سلطات الاحتلال يعبر عن الرغبة في استقرار الريف واستقرار المجتمع العراقي فأن الواقع يبدو مخالفا لهذا الاستنتاج تماما، واستنادا إلى التطورات السياسية التي شهدها العراق خلال الثلاثين عاماً ونيف التي تلت تأسيس الحكم الوطني فيه نرى أن السلطات البريطانية ابقت على الكيان

شبة المستقل للمجتمع العشائري بغية استخدامه وسيلة للضغط على الحكومات العراقية كلما تعرضت مصالحها للخطر.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية (مسالة حيازة الأرض)

عندما تم انسحاب العثمانيين من العراق، تركوا وراءهم مشكلة صعبة بلا حل هي مشكلة الأراضي .وكانت سياسة الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢) بشأن الأراضي التي كانت في الواقع محاولة لتطبيق قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ على العراق ، قد استمرت مُدّةً تقل عن اثني عشر عاما. وان قصر هذه المدة فضلاً عن عوامل أخرى لم يسمح بانقلاب جذري في الهيكل الاجتماعي – الاقتصادي. وبعد نهاية ولاية مدحت ، كان العثمانيون يرون ان تخصيص الأراضي للعشائر ولا سيما لشيوخها سيحرمهم من موقع يستطيعون من خلاله السيطرة على العشائر . وانطلاقا من هذا الافتراض لم يضيع العثمانيون فرصة الاستفادة من مبدأ الملكية الحكومية للارض لغرض تعيين الشيوخ (الموالين) كمستأجرين. ومن جهة اخرى حجب العثمانيون هذا الامتياز عن أية عشيرة أو شيخ له ميول متمردة أو مستقلة[٤٦].

ومع احتلال القوات البريطانية للعراق، اكدت السلطات المحتلة الاهمية الاستثنائية للأرض بصفتها اساس الحياة الاقتصادية . وكذلك شخصت هذه السلطات مكامن الخلل في مسألة حيازة الارض ولاحظت باهتمام مشكلات الاراضي في كل منطقة من مناطق البلاد. ثم شرع الموظفون البريطانيون بدرس أصول تلك المشكلات وأسبابها وذلك في ضوء تقارير شاملة لكل منطقة من مناطق العراق لتقرر بموجب ذلك سياستها تجاه الاراضي بصفتها اهم عنصر في سياستها العامة داخل البلاد. وكانت القوى الاجتماعية التي يمكن الإدارة البريطانية الاعتماد عليها لتحقيق هدفها هي الطبقة الاقطاعية ، فوجهت جهودا كبيرة لتقوية هذه الطبقة بتثبيت الأسلوب الاقطاعي في الانتاج[٤٧].

لقد حظيت المشكلة الزراعية باهتمام سلطات الاحتلال البريطاني وكان تخطيطهم العام من البداية يتوخى أن يكون العراق بلدا زراعيا ويقوم وجوده على العلاقات العشائرية الكفيلة بتوطيد سلطتها واستمرار سطوتها اطول مدّة ممكنة . وتلك هي فحوى النصيحة التي قدمتها المس بيل قائلة: "اذا استطعنا أن نتوصل إلى حل صحيح للمشكلة الزراعية فسيبقى العراق بلداً زراعياً إلى الابد"[٤٨].

ومنذ البداية كانت الإدارة البريطانية مدركة لضرورة التعاون التام مع بعض رؤساء العشائر وكبار الملاكين، وهذا يعني اعادة الحياة الى النظام العشائري وتعزيز مركز الشيخ، خدمة للمصالح البريطانية وجعل الشيوخ مسؤولين مسؤولية مباشرة عن أفراد قبائلهم، لذا عملت على توسيع نفوذهم بإغداقها المال عليهم، ومنحهم الامتيازات مثل الاعفاء من

الضرائب والاستفادة من الأراضي الاميرية ومنحهم أراضي واسعة ، وجعل ولاء أفراد العشائر للشيخ بدلا من السلطة الإدارية. وقد مكنت هذا السياسة الإنكليز من فرض سيطرتهم على العشائر وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي، لأنها جعلت بعض الشيوخ والمتنفذين، المرجع المباشر أمامها. وجعلتهم المسؤولين عن كل ما يدور في الحياة الريفية من أنشطة اقتصادية واجتماعية(٤٩).

ويمكن وصف السياسة الإدارية لقوات الاحتلال البريطاني في المناطق الزراعية بأنها كانت تقوم على مبدا "السوط والخبز" ذلك انها منذ بداية المواجهة مع القوات العثمانية جعلت الشيوخ ينقسمون إلى مجموعتين الأولى تعادي الإنكليز، كما هي الحال مع آل السعدون في المنتفك والثانية تحولت إلى اداة طيعة بأيديهم استطاعوا ان يستميلوا أفرادها عن طريق توزيع الأراضي عليهم(٥٠).

لقد ساند البريطانيون الشيوخ الذين قدموا لهم العون خلال احتلالهم البلاد فغمروهم بالامتيازات كما حدث للشيخ أكباشي السعد والشيخ عداي الجريان من البو سلطان في الحلة، في حين أدار الإنكليز ظهورهم للشيوخ الذين تعاونوا مع العثمانيين وهذا ما حدث لشيخ بني لام غضبان البنية وللشيخ محمد الحطاب من البو دراج وشيوخ السودان(٥١).

إن حاجة الشيوخ الى الحصول على التزام المقاطعات قد أعطى البريطانيين سلاحاً قوياً تستعمله ضدهم. فالمقاطعة لا توهب الا للشيخ الذي يعلن ولاءه للنظام الجديد . في حين أن الذين عارضوا البريطانيين في بداية احتلالهم للمنطقة كان يخلعون عن مشيختهم لمصلحة شيوخ آخرين من الاصدقاء بصرف النظر عن حقوقهم الشرعية. فقد منحت الإدارة البريطانية بعض رؤساء العشائر في العمارة عدداً من المقاطعات الزراعية دون بدل أو ضريبة. كما وضعت الإدارة البريطانية تحت سيطرة الشيخ عجيل الياور المناطق القريبة من الشرقاط(٥٢).

ومن جهتهم فقد ساند أغلب رؤساء القبائل الحضرية والمتنقلة في المنطقة الكردية سياسة المحتلين البريطانيين طالما أن سلطات الاحتلال ضمنت لهم الاحتفاظ بامتيازاتهم فقد عملت السلطات البريطانية إلى ترجيح كفة الاغوات وتمكينهم من الاستحواذ على الأراضي مفرطة بحقوق الفلاحين برغم معرفتها السابقة بالكيفية التي انتقلت بها تلك الأراضي لهؤلاء الاغوات، وهكذا تغاضت سلطات الاحتلال عن سماع مطالب الفلاحين وشكاواهم وانشغلت باقرار تسويات قائما على أساس الموازنة بينهم(٥٣).

وكانت هذه السياسة البريطانية نابعة من الأساليب الصارمة التي مارستها الإدارة البريطانية. فركزت السلطة الزراعية بيد الشيوخ. والى هذا المعنى يشير احد الباحثين إلى أن سياسة الأرض البريطانية في العراق قامت على ركنين ، أحدهما تحويل الأراضي إلى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين، والاخر زيادة القوة السياسية والسيطرة على الشيوخ(٥٤).

وفي الوقت نفسه، لم يكن للإنكليز سابق معرفة بطبيعة النظام الذي كان يحكم مسألة الأراضي ولذا فضلوا الابقاء على النظام السائد واكتفوا بمعالجات قاصرة بهذا المسألة تضمنتها بيانات القائد العام لقوات الاحتلال وقرارات المندوب السامي . وقد ركز غالب هذه البيانات والقرارات على الأراضي الاميرية وكيفية التصرف بها وتسجيلها بأسماء مستحقيها من الأفراد، دون التعرض لأراضي الملك الصرف ، وهذا يشير صراحة الى أن القوانين الصادرة بين الاعوام ١٩٢١ –١٩٣٢ لم تتناول جوهر نظام لأراضي ولم تستحدث أسسا ومبادئ جديدة في أسلوب التعامل مع الأرض(٥٥).

ومن جهة أخرى فأن ادخال نظام الطابو في العراق لم يكن ثمرة تطور داخلي في ظروف العراق. كما أن الفساد وعدم الكفاءة وسوء التصرف الذي أحاط بتنفيذ هذا النظام ، أضاف تعقيد آخر إلى الوضع فكان من الصعب جداً على الملاكين والفلاحين التوصل إلى إتفاق. كما كان من الصعب جدا لحاملي سندات الطابو الحصول على بدلات الملاكية بدون مساعدة فعالة من جانب الدولة . ومن هنا كان لا بد للحكومة من الانحياز إلى احد الجانبين. كما جوبهت الإدارة البريطانية بهذه المعضلة المزمنة منذ الايام الأولى لتأسيسها، ولم تكن الإدارة قادرة على اتخاذ موقف الحياد بل كان عليها أن تنحاز إلى احد الجانبين(٥٦). وتأكيدا لهذه السياسة فقد اشار الكابتن ديكسن الحاكم السياسي للناصرية في آذار ١٩١٨ إلى أن الإدارة البريطانية تواجه احد الآمرين، فاذا كنا نريد السلم والهدوء في البلاد والتسوية لكل مشاكلنا، فعلينا أن نساند العشائر العربية بغض النظر عن حقوق الملاكين (أن ذلك سيجتذب جميع العشائر إلى جانبنا بالتأكيد). أما اذا ساعدنا (الملاكين) فيجب أن نساندهم على الفور وحتى النهاية، الأمر الذي أخشى أن يثير حفيظة أفراد العشائر، وستكون النتيجة المحتملة هي الاضطرابات الدائمة وتشكيل حاميات كبيرة وحملات تأديبية متكررة، وكثيرا من النفقات(٥٧).

وهكذا واجهت الإدارة البريطانية خيارين، الأول كان سيمهد للاستقرار ويكسب ولاء العشائر القوية للإدارة ويخفف المظالم التي لحقت بالفلاحين عل أيدي الإدارة العثمانية. أما الثاني فكان سيخلق (متاعب دائمة، حملات تأديبية متكررة) و (يثير نفوس العشائر واستيائهم البالغ الشديد)، وكان ثمة (طريق وسط) فقهي أكثر منه سياسي، يعطي الإدارة فرصة التقاط الانفاس ويسمح بتحقيق دقيق في الادعاءات المتعلقة بالأرض. ووفقا لكافة

الاعتبارات القانونية والسياسية والاقتصادية والانسانية لم يكن مفروضا على الإدارة البريطانية أن تنحاز إلى جانب الملاكين . ومع هذا فانه لم يكن (الطريق) الذي سلكته الإدارة البريطانية[٥٨].

والى هذا المعنى اشار طاهر العمري بقوله : "أن الحكام البريطانيين كانوا يسمعون شكوى الفلاحين من دون ان يلتفتوا إلى براهين الملاكين . فأصبحت طبقة الملاكين في مقدمة المستائين"[٥٩] . أما الجنرال هولدين فيقول ان سياسة الحكومة البريطانية الرامية إلى تأييد أفراد القبائل دون الملاكين أدت إلى أن أفراد القبائل بالغوا في تقدير أهميتهم بينما الملاكون لم يرتاحوا إلى هذه الحالة[٦٠]. في حين يختلف باحث آخر مع هذا الرأي ويشير إلى أن الحكام السياسيين البريطانيين لم يبادروا إلى اسناد الملاكين ، بل حاولوا المحافظة على التوازن بينهم من جهة وبين الشيوخ والسراكيل من جهة أخرى . لقد حضروا على الملاك أن يرحل السراكيل وحضروا على السراكيل أن يتركوا الأرض دون موافقة الحاكم السياسي . أن هذا الاجراء جعل من الحاكم السياسي وبجرة قلم واحدة السلطة النهائية التي يحتكم اليها الملاكون والعشائريون معا[٦١].

ومن أجل تنظيم عملها اصدرت سلطات الاحتلال بيانان يعدان من أهم بيانات الاحتلال البريطاني هما (بيان الأراضي الاميرية المتنازع عليها) رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ ، والبيان رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٠ باسم (بيان تحديد وتسجيل الأراضي)، وشكلت لجنتان لهذا الغرض في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٠ الأولى في منطقة بغداد حيث باشرت اعمالها في ديالى، والثانية في منطقة الفرات وبدأت بقضاء الهندية . وبموجب هذه السياسة البريطانية انتقلت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بموجب البيانان إلى أيدي الشيوخ الموالين لهم، لا سيما وسط العراق وجنوبه.وبهذا دعم الإنكليز المحتلون شيوخ القبائل وغضوا الطرف عن دفعهم لحقوق الملاكية العائدة على أن الاوضاع تغيرت بسرعة فكان من أهم نتائج ثورة ١٩٢٠ انها أدت إلى تغير موقف الإنكليز من طبقة الملاكين ومتنفذي المدن فساندوا قضية الملاكين الغائبين واعترفوا بقوانين الأراضي العثمانية وقاموا بقهر القبائل التي لم تدفع حق الملاكية ، منذ أمد بعيد بالقوة المسلحة[٦٢].

وكان المبدأ التي سارت عليه السلطات المحتلة في هذا الموضوع هو النظر في ضرورات الموقف العام وتسوية المشاكل بالطريقة التي تحافظ على مصلحة السلطات المحتلة ووجودها وقد نتج عن هذه التسوية الكثير من المشاكل لصالح بعض الشيوخ الكبار مفرطة بحقوق صغار الرؤساء والسراكيل وفروع القبائل الضعيفة. وبعبارة ادق أن السلطات البريطانية فرطت بحقوق عامة الفلاحين من أبناء العشائر. وقد عبر عن هذه المسألة حاكم الناصرية السياسي بقوله : "أن التسويات التي توضع في مسألة منازعات الأراضي والتي

كان المجلس العشائري يحكم فيها قد استهدفت التفريط بحقوق القبائل الضعيفة التي يجب ألا تتصادم مع مصلحة الشيوخ الأقوياء"[٦٣].

لقد بدا واضحاً أن أولئك الذين قامت السلطة البريطانية بإسناد حقوقهم ، وهؤلاء الشيوخ الذين مكنتهم من التصرف بالأراضي وطردت الملاكين منها ، هم القوة التي ركنت اليها سلطات الاحتلال . ومن هنا فقد أضافت سلطات الاحتلال عقدة جديدة لمشكلة الأراضي فقد نجم عن تأييدها للملاكين هيجاناً شديداً استولى على العشائر وأدى إلى اضطرابات عنيفة قمعتها السلطات البريطانية بالقوة المسلحة.

وبهدف حفظ التوازن وجد المحتلون مبدأ ملكية الدولة للأرض مبدأً ملائما وعلى سبيل المثال فان المقاطعة الاغنى في العمارة وهي المقاطعة المسماة الشهالة والتي كانت بحوزة الشيخ محمد العريبي من البو محمد بالإيجار قسمت في العام ١٩٢٢ بينه وبين رئيس آخر من العشيرة نفسها هو الشيخ فالح الصيهود لان هذا التقسيم كان يضمن أموراً اتضحت بكلمات تقرير بريطاني رسمي : "توازن للقوى أفضل وأسلم من ذلك القائم بين مشايخ البو محمد"[٦٤]. كما أهتم الإنكليز أيضاً بعدم سماحهم لأي إخلال بميزان القوى عبر أضعاف سيطرة شيوخ العشائر على الأرض مثلا عندما سعى وزير المالية العراقي رؤوف الجادرجي في وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥ – تشرين الثاني ١٩٣٦) إلى أزالة النظام الذي كان بموجبة تؤجر قطع واسعة من البلاد إلى رؤساء عشائر اشباه اقطاعيين في العمارة أستخدم لمندوب السامي هنري دوبس حقه في النقض "الفيتو" وغرضه من ذلك بان لا يكون هناك سياسة متعمدة تهدف إلى تدمير موقع المشايخ الأكبر"[٦٥].

لقد سعت سلطة الاحتلال ، وقبل تركيز الحكم الوطني أن تجري للموالين من شيوخ العشائر فوسعت عليهم وأعفتهم من الضرائب ومكنت لهم في الأرض فنشأت طبقة من الاقطاعيين في لواء العمارة والكوت والرمادي والحلة وباطراف بغداد يتصرفون بمساحات واسعة من الأراضي وجرى هذا الأمر ايضا خلال فترة الأنتداب[٦٦].

أن ظهور الاقطاع وعلى حد تعبير بعض المصادر لم يكن وليد الاحتلال البريطاني وحسب، وانما كان ناتجا للاوضاع التي خلفتها الحرب ، والتي سببت انخفاضاً في أنتاج المحاصيل الزراعية وارتفاعا في الاسعار فضلاً عن الطريقة الصارمة التي أتبعها الإنكليز في جباية الضرائب من السكان المحلين، وبذلك يتبين لنا أي مدى أصبح الفلاح العراقي يعاني عبء المعيشة في فترة الحرب وما بعدها . مع هذا يبق دور الإنكليز واضحا في تعزيز مكانة الاقطاع وترسيخ دعائمه وتنظيم أسس قانونية مضمونة يمكن الاعتماد عليها والركون اليها في حكم العراق. وهذا ما أكده (ايرلند) ايضا بقوله " ... لقد وطد اعتماد السلطات البريطانية على شيوخ القبائل مركز هؤلاء الشيوخ المتزعزع وقوة نفوذهم الموشك

على الأنهيار وخلق منهم طبقة اقطاعية ورأسمالية استقلالية ذات مصالح كثيرة وغير مشروعة أثرت تأثيرا سيئاً في حياة البلاد المقبلة"[٦٧].

ولم يُغير هدف المستعمرين البريطانيين تجاه العراق بعد الانتداب ، وحين وجدوا من يكون عونا لهم في استعمار العراق اقتصاديا لم يترددوا في السير عكس ما تقتضيه قاعدة تطور المؤسسات السياسية بإعادة تنظيم المجتمع العشائري وتقوية واقع الاقطاع اقتصاديا عن طريق تمليك الأراضي. حيث أستخدمت سلطات الانتداب مسألة حيازة الأرض سلاحا ذو حدين "العقاب والمكافأة" فنزعوا ملكية أغلب الذين شاركوا في ثورة العشرين وكافأوا بها الذين وقفوا إلى جانبهم أو على الحياد من احداثها. وعلى هذا الاساس بدأت أملاك الشيوخ من الأراضي وثروتهم الحيوانية تزداد فعلى سبيل المثال كان أحد الملاكين يمتلك (٢٥٠٠) رأس من الغنم. أي ما يعادل (٠,٠٣٥) بالألف من ثروة العراق من الاغنام[٦٨].

كما اعادت السلطات المحتلة الشيوخ الذين طردتهم قبائلهم ، واستبدلوا أكثر رجال القبائل ثباتا وصلابة من قبل هذه السلطات . وابعد قسم منهم أو ضعوا تحت الحراسة وبمساعدة القوات المسلحة لغرض تثبيت أولئك الأقطاعين غير الموجودين ومنحوا سندات حيازة أراضي الفلاحين ، وفي المناطق الوسطى من نهر دجلة التي هيمن عليها الإنكليز في فترة مبكرة ، استطاعوا ابعاد عدد من الشيوخ المتمردين عن أراضيهم. وهذه السياسة لم تلبث أن اوقدت نار التذمر لدى الشيوخ الصغار والفلاحين عامة ، فضلا عن بعض كبار الشيوخ الذين رفضوا التخلي عن كرامتهم[٦٩].

وفي ظل هذه الظروف فقد أضحى الانتاج الزراعي في العراق في وضع مضطرب أملته الظروف السياسية التي تمثلت بوجود سلطة أجنبية منتدبة كان همها امتصاص خيرات البلاد ، وفئة منتفعة تحركها مصالحها فكان أن "نشأ صراع خفي ، ودي" بين هذين القطبين "الانتداب والاقطاع" وقع ضحيته الفلاح الذي يمثل عنصر الانتاج الرئيسي فكان هذا أهم العوامل في تخلف الانتاج الزراعي.

المبحث الثالث: السياسة الاجتماعية (السياسة التعليمية)

خلقت مشكلة الأراضي في العراق بين الفئات المسحوقة من أبناء الشعب اوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية، وفي ظل هذه الاوضاع السيئة فقدت هذه الفئات قدرتها على ممارسة الامكانات الطبيعية للنهوض بالإنسان وتربيته تربية سليمة ، وبعبارة أخرى ان طبيعة علاقات الانتاج القائمة فرضت عليها نمطا من التربية يناقض ابسط مقومات الحياة الانسانية السليمة واشاعت بين الصفوف مثل وقيم المجتمع الأقطاعي.

ومع احتلال القوات البريطانية للعراق ، فقد سارت سلطات الاحتلال في مجال نشر التعليم ببطىء شديد ، واقتصر اهتمامها على المدن واهمل الريف أهمالا تاما. وكانت هذه السياسة نابعة من اعتبار هذه السلطات التعليم شيأً ثانوياً ، وكان هدفها الاساس العمل على ضبط الأمن وترسيخ السيطرة البريطانية . وقد عبر عن ذلك ويلسون بقوله : "ان التعليم يجب ان يؤجل لحين تحقيق اهدافنا العسكرية". وبهذا اهملت قضية اساسية في التربية الوطنية والوعي الاجتماعي وهي ضرورة السعي لردم الهوة الكبيرة التي خلقتها طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي(٧٠).

وبهذا لم تسع الإدارة البريطانية المحتلة بشكل جدي إلى الاهتمام بالتعليم في مناطق العشائر عدا بعض الاستثناءات القليلة ، فقد اتخذ الكابتن بيس Base وكيل ناظر المعارف في الموصل، اجراءات أولية لفتح مدرسة أولية في سنجار لتعليم أبناء اليزيدية، كما تقرر فتح بعض المدارس الابتدائية الرسمية ، ففي شباط ١٩١٩ فتحت ثلاث مدارس في كل من قزلرباط والعمادية والسليمانية. وفي آذار فتحت مدرسة في كفري ، وفي نيسان من العام نفسه فتحت مدرسة في خانقين والتون كوبري(٧١).

وعندما استلم المشاورون البريطانيون مقاليد السياسة التربوية في العراق ، كانت السلطات البريطانية وعلى ما يبدو تنتظر تحقيق أحد الأهداف الرئيسة وهو أبقاء الغالبية من سكان البلاد وخاصة في الريف بعيدا عن التربية والتعليم مما يسهل لها وللقوى الاجتماعية المستغِلة الاستمرار في عملية استنزاف وسائل الانتاج واستغلال الانسان ، ففي فترة عشر سنوات من عمر الانتداب البريطاني على العراق لم يزد عدد المدارس عن (٢٧٦) مدرسة بعد ان كان عددها (١٥٤) مدرسة في عام (١٩٢٠– ١٩٢١) ، ومعظم هذه المدارس كانت هزيلة فصفوفها معدودة ومعلموها قليلون . أما عدد طلاب الأرياف المسجلين في المدارس القروية فقد بلغ ٩٨٦٩ طالبا فقط وذلك من اصل ٢٩٦٤٤ طالبا في جميع أنحاء البلاد . أما عدد المعلمين العاملين في المدارس القروية فكان (٣٨٦) أي بنسبة تقل عن ٢,٥ معلم لكل مدرسة(٧٢).

ومن جانب آخر وصل تنفيذ سياسة فصل أبناء العشائر عن أبناء المدن والتي انتهجتها الإدارة البريطانية إلى حد التخطيط لايجاد مدرسة داخلية خاصة لابناء مشايخ العشائر على طراز مدرسة "غوردن كوليدج" في الخرطوم أو كليات الرؤساء (العشائرين) في الهند . وجاء في تقرير بريطاني يعود للعام ١٩١٨ : "يجب عدم ارسال اولاد هذه الطبقة إلى المدارس الحضرية ليختلطوا بابناء المدن فتفسدهم الرذائل المتنوعة للمدينة العراقية والأ يرافقوا أولئك الذين ينظر ابائهم اليهم على انهم ادنى منزلة"(٧٣).

كما وجد بعض الحكام السياسيين ايضا ان الضرورة تقتضي وجود مثل هذه المدرسة الخاصة بابناء الشيوخ وكان في مقدمة هؤلاء الحكام كوردن ووكر في البصرة والكابتن دكرس Dacares حاكم الحلة السياسي والذي جاء في اقتراحه ما يأتي : "أنه من المرغوب فيه حقا أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتعليم أبناء الشيوخ وليس من شك في ان هذه المسألة سوف تفكر بها الجهات المسؤولة ايضا ... كما كانت هذه الطبقة فقط (اولاد الشيوخ) الذين قد يوفروا أرضية لتجنيدهم كضباط تنفيذين من نوع مرغوب فيه .

ولكن مع هذا – وكما يقول الكابتن دكرس – فأني أرى ، أن بالامكان تأسيس مدرسة داخلية خاصة بابناء الشيوخ تقام في (منطقة ريفية) ويؤكد فيها على الزراعة والالعاب الرياضية علاوة على الدروس الأخرى". كما قدم الاقتراح نفسه الكابتن جيروم فاول مساعد ناظر المعارف العمومية في بغداد عام ١٩٢٠ لافتتاح كلية لابناء العشائر في بعقوبة . لقد تواردت أمثال هذه الاقتراحات على (كاربيت) معتمد الواردات ، واحيط بها المسؤولين علما ، الأ انها لم تدخل حيز التنفيذ ولاسباب تتعلق بالاقتصاد بالنفقات تقررالتخلي عن مثل هذه المشاريع[٧٤].

وفي المنطقة الكردية لم يكن الوضع التعليمي المتخلف في عهد الاحتلال البريطاني يختلف تماما عما كانت عليه في بقية ارجاء البلاد. وقد برز ذلك واضحا خلال الجولة التفتيشية التي قام بها الكابتن فاول في منطقة السليمانية في شهر كانون الأول ١٩١٩ ، فلدى زيارته المدارس القائمة في المدينة واطرافها وجد أن التعليم متخلف جدا وأن المعلمين غير اكفاء ، ولما كان التعليم يجرى باللغة الكردية ، لم يكن لهذه اللغة (قواعد مدونة واملاء مضبوط) ، كما اخذ الميجر سون الحاكم السياسي للسليمانية والكابتن باول مدير معارف المنطقة على عاتقهما تهيئة كتاب قواعد وقراءة اولية للغة الكردية[٧٥]. ويلاحظ هنا أن سلطات الاحتلال البريطاني لم تولِ التعليم في المنطقة الكردية اهتماماً يذكر .

الخاتمة:

شكلت العشائر العراقية جزءاً مهماً ومتميزاً من مجموع السكان في المجتمع العراقي بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية ولذلك أهتمت السياسة البريطانية المحتلة بضمان ولاء العشائر العراقية لها ، ومن جهة أخرى ونتيجة للموقع الجغرافي والاستراتيجي والاقتصادي الذي احتله العراق في السياسة البريطانية تعددت المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق لشركات النقل النهري ومنها شركة لنج ام لاستيراد المواد الاولية فاصبح العراق بنظر السياسة البريطانية المؤدية إلى امبراطوريتهم في الهند فكان لابد للتوغل البريطاني في العراق ان يواجه العشائر العراقية فحاول البريطانيون كسب ود شيوخها او اللجوء إلى القوة عند الضرورة.

برز خلال الحرب العالمية الاولى تذبذب ولاء بعض العشائر العراقية تجاه سلطات الاحتلال البريطاني والعثمانيين حسبما تقتضيه مصالحها الخاصة وتقلبات الحرب وظروفها ، ففي السياسة الادارية ركزت سلطات الاحتلال البريطاني خصوصاً على اعادة تأسيس (نظام المشيخة) بكل ما فيه من علاقات اجتماعية وانتاجية ذلك النظام الذي كان في طريقه إلى الانهيار وذلك بدعم سلطة الشيوخ وجعلهم مسؤولين عن سلوك افراد عشائرهم، فصار الشيوخ وكلاء عند السلطة البريطانية المحتلة بمرتبٍ معين خصصته الإدارة البريطانية المحتلة لكل واحد من هؤلاء. فعُدَّ الشيخ ممثلاً للحكومة بعد منحه السلطة ووضعت الإدارة المحتلة تحت أمرته عدداً من افراد (الشبانة) وزودته بالسلاح والعتاد.

لقد أثمرت السياسة العشائرية التي اتبعتها الإدارة البريطانية المحتلة وبرهنت التجارب ان الجماهير المعدمة من الفلاحين كانت في حالة غليان شديد وان السبيل الوحيد الذي اهتدت إليه الإدارة البريطانية المحتلة هو ان تضرب العشائر بشيوخها ورؤسائها او ان تضرب رؤساء العشائر بعضهم ببعض ، وعزل الشيوخ واستبدالهم بآخرين مستفيدة من مبدأ (فرق تسد) السيء الصيت.

وكذلك استخدمت الإدارة المحتلة القوة العسكرية ولاسيما القوة الجوية لاخضاع العشائر المنتفضة ضد قوات الاحتلال ووصل بها الامر إلى محاولة اغتيال بعض رؤساء العشائر ، وتعزيزاً لنظام المشيخة وللمحافظة على المصالح البريطانية ومؤخرة الجيش البريطاني سنت نظاماً لادارة المناطق العشائرية أطلق عليه أسم (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية) واستمد أصوله من العادات والتقاليد العشائرية.

الهوامش والتعليقات الختامية:

(١) وميض جمال عمر نظمي: ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، (بيروت ١٩٨٤)، ص ٣٨- ٣٩ .

(٢) محمد توفيق حسين،عندما يثور العراق،دار العلم للملايين،(بيروت ١٩٥٨)،ص١٤٤؛عبد الرزاق الهلالي،الهجرة من الريف الى المدن في العراق،مطبعة النجاح،(بغداد١٩٥٨)،ص٤٥.

(٣) عبد الله الفياض ،الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، (بغداد ١٩٦٣)، ص١٢٦

(٤) احمد رفيق البرقاوي،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢،(بغداد١٩٨٠)،ص١٦-١٧.

(٥) عن نظام الاقطاع وتأثيراته انظر:سعيد عبود السامرائي ،مقدمة في تاريخ الاقتصاد العراقي،مطبعة القضاء ،(النجف ١٩٧٣)،ص ٤٥.

(٦) ارنلد.تي ويلسون ، بلاد ما بين النهرين بين ولائين ، ج١-٢ ،(بغداد ١٩٦٩)،ج ١، ص ٢٥٦

(٧) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج١ ، (جامعة بغداد ١٩٧٢) ،ص١٣

(٨) نظمي ،المصدر السابق ، ص ٢٧٥

(٩) سؤدد كاظم مهدي،ارنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب،جامعة بغداد،١٩٩٥،ص١١٦.

(١٠) سؤدد مهدي كاظم،المصدر السابق ،ص ١١٦ .

(١١) المصدر نفسه ،ص ١١٧.

(١٢) ويلسون ،المصدر السابق ،ج١،ص٢٥٦.

(١٣) محمد سلمان حسن،طلائع الثورة العراقية،العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى،(بغداد١٩٥٨)،ص ١٧-١٨.

(١٤) محمد احمد محمود ،احوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨ ، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، (جامعة بغداد ١٩٨٠) ،ص ٢٢٨.

(١٥) فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي ، (بيروت ١٩٤٩)،ص ٥٦-٥٧.

*هنري دوبس (١٨٧١-١٩٣٤)،سياسي وعسكري بريطاني تقلد مناصب مختلفة مهمة في الهند وايران وافغانستان وكان قد اشرف على تنظيم الواردات خلال الحرب العالمية الاولى، ولما كان كثير المواهب وادارياً من الدرجة الاولى جيء به في الفترة التي اعتبرها الانكليز شاقة وصعبة عليهم،فشغل منصب المندوب السامي بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٩.للتفصيل:انعام مهدي علي السلمان،أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩،اطروحة دكتوراه،كلية الاداب،جامعة بغداد،١٩٩٧.

(١٦) منتهى عذاب ذويب، بيرسي كوكس ودوره في السياسية العراقية ١٨٦٤ - ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير،كلية الآداب ، (جامعة بغداد ١٩٩٥)،ص ١٠٠-١٠١.

(١٧) وميض جمال عمر نظمي ،المصدر السابق ،ص ٢٧٥؛ عطية دخيل عباس الطائي ،الحلة من سنة ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في الاحول السياسية والادارية ، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية ، (ابن رشد) ،(جامعة بغداد ١٩٩٥)،ص٩٧

(١٨) وميض جمال عمر نظمي ،المصدر السابق ،ص ٢٧٨؛علي ناصر حسين ، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥ ، (بغداد ١٩٨٦)،ص ١١٩-١٢٠.

(١٩) ارنلد.تي ويلسون ،المصدر السابق ،ج٢ ،ص ١٢٣؛ محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج١ ، (بغداد ١٩٢٤)،ص٥؛ علي ناصر حسين ،المصدر السابق ،ص ٨١

(٢٠) ارنلد.تي ويلسون ،المصدر السابق ،ج٢،ص ١٢٣؛ علي ناصر حسين ،المصدر السابق،ص٧٩

(٢١) الطاهر ،العشائر...،ج١،ص ٤٤-٤٥

(٢٢) عبد الرزاق الحسني ،الثورة العراقية الكبرى،طبعة ثانية،مطبعة العرفان،(صيدا١٩٦٥)،ص٢٤٧؛محمد طاهر العمري ،المصدر السابق،ج٣،ص ٣٠٧؛ويلسون ،المصدر السابق ،ج٢،ص١٢١

(٢٣) الطاهر،العشائر ،ج١،ص٤٩؛ غسان العطية ،العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ - ١٩٢١ ، (لندن ١٩٨٨)،ص ٣١٧

(٢٤) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، (بيروت ١٩٩٥)،ص١١٨

(٢٥) كمال مظهر احمد،دور الشعب الكردي في ثورة العشرين،مطبعة الحوادث،(بغداد١٩٧٨)،ص٣٨-٤١

(٢٦) فاضل عوني،شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨ وتعديلاته،طبعة ثانية ،مطبعة أسعد،(بغداد١٩٥٥)؛ غانم محمد الحفو ،"التطورات السياسية في العراق" ،في جاسم محمد حسن العدول: تاريخ الوطن العربي المعاصر ، (الموصل ١٩٨٦)،ص٥٠

(٢٧) حميد احمد حمدان التميمي ،البصرو في عهد الاحتلال البريطاني ، (بغداد ١٩٧٩)،ص٣٠٠-٣٠٧؛الطاهر ،العشائر ،ج١،ص٤١

(٢٨) عباس العزاوي ، عشائر العراق ، ج١-٤ ، (بغداد ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٥)،ص٤٠٧؛علي ناصر حسين ،الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ،اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ١٩٩١)،ص٨٩

(٢٩) عبد العظيم عباس الجوذري،آل جوذر تاريخ عريق وصفحات مشرقة،دار الكتب العلمية،(د.م١٩٩٥)،ص٣٨؛علي ناصر حسين،الادارة البريطانية،ص٨٩

(٣٠) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب ، ط٢، (بغداد ١٩٧١)،ص٥٠-٥١؛ايرلند،المصدر السابق،ص٥٣-٥٥

(٣١) عبد الكريم النداوي ،تاريخ العمارة وعشائرها،مطبعة الارشاد،(بغداد ١٩٦١)،ص١١.

(٣٢) علي ناصر حسين ،الادارة البريطانية ،ص ٩٠

(٣٣) حنا بطاطو ،المصدر السابق،ج١،ص١٢١؛علي ناصر حسين ،الادارة البريطانية ،ص٨٩

(٣٤) ارنلد.تي ويلسون ،المصدر السابق ،ج١،ص١٣٤؛الطاهر ،العشائر ،ص٤٣

(٣٥) المس بيل ،فصول ،ص٥١؛العطية ،المصدر السابق ،ص٢٣٢

(٣٦) بيرترام توماس ، مذكرات بيرترام توماس في العراق ١٩١٨-١٩٢٠ ، (بغداد ١٩٨٦)،ص٣٤.

(٣٧) عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠ ،اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ١٩٨٠)،ص١٧٧؛علي ناصر حسين،الادارة البريطانية ،ص٨٩-٩٠

(٣٨) فريق المزهر آل فرعون ، القضاء العشائري ، (بغداد ١٩٤١)،ص٢٠٤

(٣٩) حنا بطاطو ،المصدر السابق ،ج١،ص١٢٠

(٤٠) محمود ،المصدر السابق ،ص٢٣٦
(٤١) وميض جمال عمر نظمي ،المصدر السابق،ص٢٨١
(٤٢) طلعت الشيباني ،واقع الملكية الزراعية في العراق ،(بغداد١٩٥٨)،ص٤٨
(٤٣) عبد الرزاق الظاهر،الاقطاع والديوان في العراق ،مطبعة السعادة ،(القاهرة١٩٤٦)،ص١٣٩؛فاضل حسين ،تاريخ العراق المعاصر،(بغداد١٩٨٠)،ص٤١
(٤٤) ايرلند ،المصدر السابق ،ص ٦٢
(٤٥) المصدر نفسه ،ص٩٢
(٤٦) الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي ١٩١٤-١٩٣٢،ص٩٩-٢٧٩؛نظمي ،المصدر السابق،ص ٢٥٥-٢٨٨
(٤٧) البياتي ،المصدر السابق ،ص١٣
(٤٨) خليل علي مراد،حيازة الارض الزراعية ،موسوعة الموصل الحضارية ،المجلد الخامس،ص١٤٤
(٤٩) المصدر نفسه،ص ١٤٤
(٥٠) اسماعيل نوري ميسر الربيعي،تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٤-١٩٣٢،رسالة ماجستير ،كلية التربية(ابن رشد)،جامعة بغداد،١٩٨٩،ص٩
(٥١) الطاهر ،العشائر ،ص٣٠٩؛الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي١٩١٤-١٩٣٢،ص١٥٠-١٥١
(٥٢) صلاح الدين الناهي،مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق،(بغداد ١٩٥٥)،ص١٨
(٥٣) الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي ١٩١٤-١٩٣٢،ص ١٧٥
(٥٤) علي ناصر حسين ،الادارة البريطانية،ص١٩١
(٥٥) مراد ،حيازة الارض ،ص١٤٣-١٤٤
(٥٦) سعيد حمادة ،النظام الاقتصادي في العراق ،المطبعة الامريكانية،(بيروت١٩٣٨)،ص١١٧؛نظمي ،المصدر السابق ،ص٢٦٦
(٥٧) وميض جمال عمر نظمي ،المصدر السابق،ص٢٦٦
(٥٨) المصدر نفسه ،ص ٢٦٧
(٥٩) طاهر العمري ،المصدر السابق ،ج٣،ص٧
(٦٠) هولدين ،المصدر السابق ،ص ص٣١
(٦١) العطية ،المصدر السابق،ص ٣٣١-٣٣٢
(٦٢) مهدي ،المصدر السابق ،ص ١٢٠
(٦٣) الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي ١٩١٤-١٩٣٢،ص ١٣٤
(٦٤) حنا بطاطو ،المصدر السابق،ج١ ،ص ١١٨
(٦٥) المصدر نفسه ،ص ١٦٩
(٦٦) الطاهر ،العشائر ،ص ١٩-٢٠
(٦٧) الربيعي ،المصدر السابق ،ص٤٠؛المس بيل ،فصول ،ص٢٣٦
(٦٨) محمد محمود الحبيب،اقتصاديات العراق،(البصرة١٩٦٩)،ص٢١؛هادي احمد مخلف وعدنان احمد ولي،نظام الملكية الزراعية ١٩١٤-١٩٥٨،حضارة العراق،ج١٢،دار الحرية،(بغداد١٩٨٥)،ص١٢٢.
(٦٩) محمد علي سلمان عبدالله ،المجتمع الريفي في العراق،دار الرشيد للنشر،(بغداد١٩٨٠)،ص٩
(٧٠) الجواهري،تاريخ مشكلة الاراضي ١٩١٤-١٩٣٢،ص٣٧٢-٣٧٤
(٧١) محمد حسين الزبيدي،التربية والتعليم،حضارة العراق،ج١٢،ص٣٠٢؛ جمال اسد مزعل،التربية والتعليم،موسوعة الموصل الحضارية،ج٥،ص٤٨٧
(٧٢) الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي ١٩١٤-١٩٣٢،ص٣٧٧
(٧٣) بطاطو،المصدر نفسه ،ج١ ،ص١٢٠
(٧٤) ابراهيم خليل احمد،تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢)،مركز دراسات الخليج العربي ،(البصرة ١٩٨٢)،ص١٠٥
(٧٥) المس بيل،فصول ،ص ٣١٥؛ابراهيم خليل احمد،تطور التعليم ،ص١٠٥

British policy towards the clans of Iraq (1918-1945)

M. Dr.. Ghsoon Mezher Hussein
Al Mustansiriya Center for Arabic
and International Studies
Department of Historical Studies

Abstract

The predominant feature of the ideas, plans and projects of the British occupation in Iraq, whatever the official issued by them or the decisions of the military leaders is to achieve the British interest above all, and worked on the issuance of laws required by the local conditions adopted by the British military commissions, followed by some tribal sheikhs in And then painted their independent policy in what they see as possible on a structural political system of the state as a whole in partial systems with specialized functions such as legislative, executive and judicial powers, thus achieving their colonial goals in a similar way to their surroundings And the Iraqis have felt the feeling that Britain has denied its promises and decisions to protect the security of Iraq and the commitment to preserve dignity and respect for Iraqis, and worked on the abuse in their homeland and increased the social status of the tribes of Iraq in an attempt to separate them from the civil entity, and use a strong weapon with the new changes, which Painful and painful surgeries were born at the political and social levels, resulting in rebellions and revolutions.